



ملخص تقرير

المنظمات النسائية السورية غير الحكومية ومؤتمر جنيف 2

كانون الثاني/يناير 2014



Integrity Research and Consultancy Somerset House, Strand

London WC2R 1LA

T +44 (0) 207 759 1119

E syria@integrityresearch.com

W www.integrityresearch.com

خلاصة التقرير:

يمثل مؤتمر جنيف 2 فرصة حاسمة لجعل قضايا المرأة جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام السورية. المقابلات التي أجريناها مع ناشطات فاعلات في هذا المجال بينت أن المجموعات والمنظمات النسائية السورية تنظر إلى جنيف 2 على أنه فرصة هامة لخلق مشاركة نسائية فاعلة. لكنهن أبدون شكوكاً حول قدرة المؤتمر على تحقيق نتائج إيجابية خاصةً أنهن مايزلن مستبعدات من المشاركة في عملية السلام حتى الآن على الرغم من أن كافة الأبحاث والخبرات المستقاة من عمليات السلام الأخرى تشير إلى أن مشاركة النساء في جنيف 2 ستكون هامة وحاسمة لاطلاق عملية سلام مستدامة.

اقصاء النساء من عملية السلام يعكس اقضاءً اجتماعياً أكبر تتعرض له المرأة السورية. ولقد تمكنا من خلال المقابلات التي أجريناها من تحديد العوامل التي تحد من مشاركة المرأة السورية في الحياة العامة، وتتلخص هذه العوامل في كون المجتمع السوري مجتمعاً محافظاً إلى حد كبير، وجود خلل في ميزان القوى التقليدية، عدم تكافؤ الفرص (مع الرجل) في المجالات الاجتماعية والقانونية والسياسية الهامة، وانعدام الأمن والأمان على نطاق واسع. كما أشرن الناشطات اللواتي تحدثنا اليهن عن القدرات المحدودة للمنظمات النسائية والحاجة إلى تحسين الروابط بين القواعد الشعبية والمنظمات النسائية الفاعلة باعتبارها العنقبة الرئيسية أمام مشاركة المرأة السورية في عملية السلام.

وقد أظهرت المشاركات في أبحاثنا اهتماماً محدوداً في النهج القائم على التركيز على القيادات في الوقت الذي تبرز فيه حاجة ماسة للمشاركة الشعبية. ولهذا فقد قمنا باقتراح التوصيات التالية: رفع سوية التمثيل النسائي داخل الائتلاف، وهذا يشمل أيضاً سوية التمثيل في جنيف 2، إشراك منظمات المجتمع المدني في التشاور عبر منتدى تشاوري بالتوازي مع جنيف 2، وتحسين قدرة المنظمات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية لتعزيز التمكين السياسي والاقتصادي للنساء داخل مجتمعاتهن.

أهداف التقرير

يسعى هذا التقرير البحثي لتقديم لمحة عامة عن الوضع الحالي للمنظمات النسائية غير الحكومية في سوريا. كما يسعى لاستكشاف وجهات نظرهم فيما يتعلق مؤتمر جنيف الثاني المقبل وعملية السلام السورية وتحديد الفرص المحتملة لانخراطهم في هذه العملية.

التقرير مبني على معلومات تم جمعها خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2013 من مقابلات مع أكثر من 37 شخصية فاعلة داخل سوريا وخارجها واللواتي يمثلن المجموعات النسائية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. وقد شملت هذه المقابلات ممثلين عن المنظمات الشعبية والنسوية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان داخل سوريا ومختلف أنحاء المنطقة.

قضايا المرأة في السياق السوري

مشاركة المرأة في الحياة العامة في سوريا كانت ضعيفة حتى قبل نشوب النزاع الحالي، فقد شغلت النساء 12٪ فقط من المقاعد البرلمانية و 6٪ من المناصب الوزارية في الحكومة السورية. وفقاً لليونيسيف فإن النساء شكلن 21٪ فقط من مجموع القوى العاملة في عام 2009. ينص الدستور السوري الذي وضع عام 1973 على أن الرجال والنساء متساوون أمام القانون كما حظر هذا الدستور التمييز على أساس الجنس. ومع ذلك لا تزال المرأة تواجه عوائق هيكلية في المشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك النزعة المحافظة للمجتمع السوري، وانعدام الأمن والأمان على نطاق واسع، وعدم تكافؤ الفرص (مع الرجل) في المجالات الاجتماعية والقانونية والسياسية الهامة. وعلاوةً على ذلك، وبالرغم من أن سوريا هي من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، إلا أن سوريا تحفظت على عدة مواد في الاتفاقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية التنقل والسكن والإقامة، المساواة في الحقوق والواجبات ضمن المؤسسة الزوجية، زواج القاصر، والمساواة فيما يتعلق بحق الجنسية.

المنظمات التي تركز على قضايا المرأة كانت موجودة في سوريا قبل الانتفاضة، حيث لم يكن ينظر لقضايا المرأة على أنها إحدى القضايا التي قد تشكل تهديداً للنظام السوري. وهكذا فقد تم التغاضي عن المنظمات النسائية طالما أنها اقتصرَت على القضايا غير السياسية. قانون الجمعيات الصادر عام 1958 والمعمول به حتى الآن يقيد حرية تشكيل الجمعيات، بالإضافة للقيود التي ما يزال يفرضها على التنمية المؤسساتية للعديد من المجموعات النسائية و منظمات المجتمع المدني الأخرى. ولذلك، وفي حين يتنامى عدد منظمات المجتمع المدني منذ الانتفاضة، فإن المنظمات التي ركزت على قضايا المرأة تبدو أكثر رسوخاً.

لمحة عامة عن المنظمات السورية النسائية غير الحكومية

هناك مجموعة متنوعة من المنظمات السورية النسائية غير الحكومية، فمنها الرسمية وغير رسمية، كما تتنوع خلفيات النساء في هذه المنظمات لتشمل كافة الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. وقد بينت الناشطات اللاوتية قننا بمقابلهن بعض الاختلافات في جداول أعمال المنظمات الشعبية و المنظمات النسوية الأخرى. بشكل عام تميل الكيانات الشعبية إلى التركيز على القضايا الخدمية والدعم الاجتماعي والطبي و الإغاثة وتطوير المهارات. أما المجموعات النسوية الأخرى فتميل إلى التركيز على التواصل مع وسائل الإعلام وخلق حملات ودعوات مع التركيز على تمكين المرأة وحقوقها. وتشير الدلائل أنه وبعد سلسلة من المؤتمرات ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2012 هناك توجه أكبر لخلق أطر مؤسساتية ورسمية في صفوف المنظمات النسوية الشعبية والناشطات المستقلات بدعم من منظمات لاحكومية دولية.

وقد أشارت الناشطات إلى التأثير السلبي لقوانين المواطنة السورية والتي حرمت المرأة الكردية بشكل خاص من منح جنسيتها السورية لأطفالها. وقد نوهن بالمنظمات النسائية الكردية وثقافة المشاركة النسائية الكردية العريقة في السياسة والمجتمع، خاصة في المعارضة السياسية كرد على قمع النظام. وتجدر الإشارة إلى حرص الأحزاب الكردية الرئيسية في سوريا، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي و حزب يكي تي (الوحدة) على إشراك المرأة في عملية صنع القرار، حيث حددت نسبة المشاركة النسائية 40%. وتم التنويه بالمشاركة المتزايدة للمجموعات الكردية داخل المنظمات السورية، حيث تسعى بعض المنظمات النسائية البارزة لتحسين علاقات التعاون مع الجماعات النسائية الكردية. ولكن ما يزال هناك توتر في العلاقات بين المجموعات النسائية الكردية السورية، الرغبة في البقاء على الحياد سياسياً. فعلى سبيل المثال ورد ذكر حالتين لرفض انضمام أعضاء من منظمة ستار النسائية الكردية بسبب ارتباط منظماتهم بحزب الاتحاد الديمقراطي الكرديستاني. عموماً لا تزال منظمات المرأة الكردية أكثر نشاطاً من معظم المنظمات النسائية الشعبية الأخرى.

تعزيز دور المرأة في عملية الانتقال السياسي و جنيف 2

تتزايد الأدلة التي تؤكد على أهمية إشراك النساء في عمليات السلام للحصول على نتائج مستدامة. يمكن للمرأة القيام بعدد من الأدوار المختلفة في عمليات التنمية في كلا المرحلتين الانتقالية وما بعد الصراع، بدءاً من الإغاثة والرعاية الاجتماعية، والوساطة بين الأطراف المتنازعة، وبناء السلام، و حماية حقوق الإنسان و حقوق المرأة والدعوة إلى إعادة البناء الاجتماعي و الاقتصادي. إشراك المرأة يسهم في خلق توافق في الآراء لتجاوز الانقسامات العميقة ولضمان مشاركة أكثر شمولاً و اضافة مزيد من الشرعية و الشفافية على عملية السلام، فضلاً عن ذلك تعتبر المشاركة النسائية أحد أهم الضمانات لنتائج مستدامة لهذه العملية تتعدى طاولة المفاوضات، وهي السبيل الوحيد للوصول للتغيير الاجتماعي البنوي نحو مزيد من المساواة بين الجنسين.

المساهمات المحتملة للمجموعات النسائية السورية في عملية جنيف 2

بينت الناشطات اللواتي تحدثنا إليهن أن هناك إجماعاً على أن التركيز على قضايا المرأة في جنيف 2 سيكون مفيد للغاية فيما يتعلق ب:

1. رفع نسبة مشاركة النساء و الأقليات في عملية السلام . حيث أن رفع نسبة المشاركة النسائية يمكن أن يؤدي إلى الانتقال بعملية السلام الى ماوراء سيطرة السلطة التقليدية ، و تحسين الاتصالات بين النخب السياسية و القواعد الشعبية والفئات التقليدية في المجتمع.
2. ضمان أن تكون قضايا المساواة بين الجنسين إحدى القضايا الرئيسية في عملية جنيف . إشراك المرأة في جنيف يسهم، ليس فقط بضمان تناول القضايا المتعلقة بالمرأة من مختلف الاطراف، وانما أيضاً سوف يجعل من هذه القضايا أمراً محورياً في العملية الانتقالية.
3. التواصل مع مختلف الاطراف بغض النظر عن انتمائتها. المجموعات النسائية في سوريا تحتوي على أعضاء من كافة جماعات المعارضة وكذلك من المنظمات المؤيدة للنظام . وقد تم التأكيد على قدرة المجموعات النسائية على التواصل مع كافة الأطراف بغض النظر عن انتمائتهم مع التركيز على النتيجة النهائية بدلاً من الغرق في تفاصيل الانتماءات والمواقف

التركيز في عملية التفاوض على بناء السلام بدلاً من تقاسم السلطة. إشراك النساء في عملية جنيف يمكن أن يساعد في التركيز على قضايا محددة تهم النساء السوريات ويمكن التوصل لتوافق عليها من قبل كافة اطراف المعارضة لتستخدم كقاط للتفاوض بدلاً من تضييع الوقت في مفاوضات عبثية.

التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في جنيف 2

أشارت الناشطات اللواتي تحدثنا إليهن إلى أن المجتمع السوري محافظ الى حد كبير وهذا ينعكس من خلال المواقف السياسية المتنوعة . على سبيل المثال، هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي وعلى الرغم من التكافؤ بين أعضائها الذكور و الإناث، و على الرغم من تخصيصها مكتباً للمرأة، إلا أنها لم تقم باقتراح أي امرأة بين مندوبيها إلى جنيف 2. الائتلاف الوطني لم يعلن بعد عن الوفد الذي سيمثله في المؤتمر ومع ذلك فيبدو جلياً تردد الائتلاف في ادراج اي امرأة على لائحة ممثليه. بعض المشاركات ذكرن أن الجماعات الاسلامية داخل الائتلاف ترفض زيادة تمثيل المرأة . أما النظام وعلى الرغم من إدراجه عدد من النساء في وفده لجنيف 2 ، فقد تعرض لانتقادات كون التقدم في قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين ما يزال سطحياً للغاية. .

تشير بحثنا إلى أن العديد من المنظمات النسائية (و منظمات المجتمع المدني السورية الأخرى) لا تعمل بشكل فعال مع الائتلاف الوطني. وبحسب الناشطات اللواتي تحدثنا معهن فالائتلاف يبدو غير مبال تجاه قضايا المرأة ودفع قضايا المساواة بين الجنسين. وقد أشارت الناشطات إلى التمثيل الضعيف للغاية للنساء ضمن الائتلاف: فمن بين 122 عضواً في الائتلاف هناك حوالي 9 نساء، ووزيرة واحدة في الحكومة الانتقالية هي المسؤولة عن وزارة الثقافة و شؤون الأسرة، مما يؤكد بحسب رأيهن نظرة الائتلاف للمرأة التي تحصر مشاركتها العامة في مجال القضايا الأسرية.

أظهرت معظم الناشطات الاعضاء في المنظمات الشعبية اللواتي تحدثنا معهن لا مبالاة ورفض للمشاركة في عملية جنيف، و قد ركزن بدلاً من ذلك على المشاريع الصغيرة لتمكين المرأة على المستوى المحلي . وفقاً لإحدى المشاركات "الانشغال بالمشاركة النسائية في الحياة السياسية ترف. بدلاً من ذلك نحن نركز على رفع المعايير الأساسية للعيشة." وقد أعربت الناشطات عن مخاوف حول عدم قدرة المنظمات النسوية الأخرى الذاهبة إلى جنيف على تمثيل كافة الشرائح النسائية نظراً

لعدم تفاعلهم مع المجموعات الشعبية. وعلى الرغم من شعورهن بأن هذه المنظمات لديها القدرة لتكون بمثابة جسر بين المنظمات الشعبية والمجتمع الدولي، فقد بينت المشاركات ان هذه الروابط ماتزال ضعيفة ولذلك ارتأى بعضهن أن تمثيل المرأة بشكله الحالي في عملية السلام قد لا يعكس تنوع الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة السورية، خاصةً أولئك اللواتي ينتمين للطبقات المحافظة والتقليدية. أو أنه قد يغفل الأولويات التي حددتها المنظمات الشعبية، مثل الإغاثة بدلاً من القضايا السياسية.

أبدت الناشطات في المنظمات النسوية الاستعداداً عاماً للانخراط مع المجتمع الدولي في عملية جنيف ولكنهن أكدن على أنه مايزال هناك الكثير مما يجب عمله دولياً في هذا المجال. وأشارت العديد منهن أن منظماتهن تتلقى مساعدات من الحكومات الأوروبية المانحة لدعم مشاركة المرأة في عملية جنيف. وقد نوهن بالدور الهام الذي تلعبه للأمم المتحدة في دعم المجموعات النسائية. وذكرت ناشطات من منظمات نسائية سورية بارزة اجتماعهن مع فريق من مبعوثي الأمم المتحدة الى سوريا لمناقشة المشاركة النسائية في جنيف 2. وقد اكد المشاركون في ابحاثنا على أن التسوية السياسية طغت على قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، واقترحوا أن تقوم الأمم المتحدة بالمزيد لتعزيز مكانة دور القضايا المتعلقة بالمرأة في العملية السياسية، خاصةً من خلال تواصل أكبر بين مكتب الأمم المتحدة لتعزيز المساواة وتمكين المرأة وفريق التفاوض. وأوصوا أيضاً أن تتبنى الأمم المتحدة آليات لضمان مشاركة أكبر للمرأة، مثل سيداو أو قرارات مجلس الأمن الدولي 2122 و 1325.

فرص تحسين مشاركة المرأة في جنيف 2

على الرغم من العوائق الهيكلية الكبيرة، إلا أن المشاركات في أبحاثنا يرين في محادثات جنيف وسيلة ل "وضع حجر الأساس لمستقبل سوريا ونسائها." وقد بينت أبحاثنا أن هذه المجموعات مدركة تماماً للمشاكل التي تواجهها وهم يقومون بالتخطيط حالياً لكيفية التعامل مع هذه المشاكل ومعالجتها. وقد حددت المشاركات عدداً من القضايا الرئيسية بما في ذلك الحاجة إلى توعية على نطاق واسع في أوساط الشعب السوري عن قضايا مثل المواطنة والمساواة في الحقوق؛ العمل على خلق روابط أفضل مع المنظمات الشعبية، و توسيع القواعد التنظيمية لتشمل الفئات المهمشة، والحاجة إلى إعادة التوازن في هيكلية السلطة التقليدية.

تتظر النساء اللواتي تحدثنا معهن إلى عملية جنيف للسلام باعتبارها فرصة لبدء مشاركة سياسية نسائية ذات مغزى من خلال الضغط الخارجي قوي من المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المانحة، على الائتلاف الوطني وغيره من قوى المعارضة السياسية. بالإضافة لحملة حقوقية ودبلوماسية عامة. كما حددت المشاركات خيارين أساسيين لأشراك المنظمات النسائية في عملية جنيف (لقد بين تحليل ودراسة عمليات السلام الأخرى أن هذه الخيارات يمكن أن تكون مكملة لبعضها البعض) :

1- التمثيل المباشر: حيث يتم اختيار النساء لتمثيل منظمات المجتمع المدني بصورة مباشرة على طاولة المفاوضات.

2- الاستشارة: حيث يشارك ممثلو منظمات المجتمع المدني في منصة موازية لعملية جنيف الرسمية، بحيث يتم ادراج المداخلات و التوصيات المطروحة في هذه المنصة على جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات.

وفيما يتعلق بدعم المشاركة النسائية في عملية السلام فقد أظهرت المشاركات اهتماماً محدوداً بالتركيز على القيادات، بالمقارنة مع ما اعتبروه حاجة ماسة لم يتم التركيز عليها بعد لتعميق التواصل مع القواعد الشعبية. ولذلك فقد أوصت المشاركات ب 3 استراتيجيات لتحسين المشاركة النسائية في عملية السلام.

التوصية 1 : العمل على تطوير الروابط بين الائتلاف والمنظمات النسائية

ارتأت المشاركات في بحثنا هذا أن قدرة الائتلاف ماتزال محدودة لتبني قضايا المرأة ودعم مشاركة نسائية أكبر. بالإضافة إلى ذلك، فقد ذكرت عديد من الناشطات أن منظماتهن ومجموعتهن رفضت المشاركة والعمل مع الائتلاف بسبب مخاوف من أن يضر هذا الأمر بحيادها السياسي. وقد أوصت المشاركات أيضاً أن يتم الضغط دولياً على الائتلاف لرفع التمثيل

النسائي فيه الى 30%، العمل على تطوير دعم مؤسساتي لقضايا المرأة داخل الائتلاف نفسه، العمل على خلق روابط تعاون وتفاعل أكثر فعالية مع المنظمات النسائية، وتقديم المزيد من الدعم لمكتب المرأة في الائتلاف لتسهيل عملية التواصل مع باقي المنظمات النسائية. وقد بينت المشاركات ان تبني وتطبيق هذه التوصيات من شأنه أن يعطي دفعاً وزخماً لقضايا المرأة ضمن الائتلاف ويعزز العلاقات بينه وبين المجموعات والمنظمات النسائية في سوريا لدفع قضايا المرأة على الأرض ورفع سوية الوعي الشعبي بأهميتها.

التوصية 2 : إشراك المجتمع المدني في منتدى تشاوري يعقد بالتوازي مع جنيف 2.

تحدثت المشاركات عن حاجة واضحة لإشراك المجتمع المدني بصورة منتظمة، ولا سيما المنظمات النسائية، في المناقشات المتعلقة بانتقال السلطة داخل سوريا. وبينما تتبدى أهمية زيادة عدد النساء و المنظمات النسائية في الائتلاف بشكل عام، فإنه من الضروري رفع سوية تمثيل المرأة في جنيف 2، العديد من المجموعات النسائية السورية التي توصلنا معها يعتبرون أنفسهم جزءاً من منظمات المجتمع المدني الغير ميسسة والتي يمكن أن تشكل طرفاً ثالثاً في مسار المفاوضات في جنيف. وعلى اعتبار ان أهداف المجموعات النسائية بشكل عام محايدة وغير متحيزة ، فقد تم استبعادهم من جنيف 2. ولذلك فقد أوصوا بإنشاء منتدى استشاري بالتوازي مع عملية جنيف مما من شأنه توسيع تمثيل المرأة بحيث تتجاوز نسبة المشاركة في المسار الاساسي، بالإضافة لذلك فسيكون هذا المنتدى ضماناً لادراج القضايا المتعلقة بالمرأة ضمن عملية جنيف 2 بشكل منتظم وفعال.

التوصية 3 : دعم المنظمات النسائية الشعبية

تشير الدلائل إلى أنه لا تزال هناك فجوة بين المنظمات النسائية الشعبية والمنظمات النسوية الأخرى من حيث الرؤية، و القدرات و مجالات العمل. ولذلك بات من الضروري العمل على خلق حوار أكبر بين هذه المجموعات بهدف المزيد من التفاهم و التنسيق على مختلف المستويات لوضع نهج أكثر تماسكاً نحو النهوض بقضايا المرأة في سوريا. وقد أوصت المشاركات بدعم المبادرات المحلية التي تعزز مواقف المرأة داخل مجتمعاتهن و تمكنهن من المشاركة في القضايا المتعلقة بالمجالس المحلية. على نطاق أوسع، فإن دعم القواعد الشعبية سيؤدي إلى تعبئة أفضل للحركات الهادفة لإحداث تغيير اجتماعي إيجابي فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين في سوريا.

نتيجة البحث:

يوضح هذا البحث الدور الذي ترغب المجموعات والمنظمات النسائية السورية أن تلعبه في عملية جنيف و المساهمة التي يرغبون بتقديمها من خلال اشراكهم في هذه العملية. كما يعكس هذا البحث ردود النساء اللاتي تحدثنا إليهن بالإضافة إلى نتائج توصلنا لها من خلال دراستنا لدور المرأة في عمليات سلام أخرى. وقد أكدت المقابلات التي أجريناها على أن مساهمة نسائية فعالة في جنيف 2 تركز إلى ثلاثة نقاط هامة: أولاً، تشكل المرأة 50 ٪ من المجتمع السوري مما يحتم مشاركتها في عملية السلام، وثانياً، اشراك النساء السوريات في جنيف سيعطي قضايا المرأة الاهتمام والأهمية التي تستحقها، ليس فقط في جنيف 2 وإنما أيضاً خلال الفترة الانتقالية، وثالثاً و الأهم من ذلك، مشاركة المرأة لا ينبغي أن تقتصر على قضايا المرأة. فقد أكدت المشاركات بأنه إذا أعطيت المنظمات النسائية الفرصة للمساهمة بشكل فعال، و اذا اعترف الوسطاء بتنوع هذه المنظمات و القضايا التي يتبنيها، فإنه سيكون بإمكان هذه المنظمات النسائية ان تعزز بشكل كبير من فرص الوصول لعملية سلام مستدامة من خلال قدرتها على بناء توافق في الآراء بين أطراف الصراع.

وضمن الجهود الدولية والسورية المبذولة للتحضير لمؤتمر جنيف 2 فقد شاركت مجموعة من النساء السوريات في المؤتمر التحضيري الذي استضافته الأمم المتحدة للمرأة والحكومة الهولندية في جنيف في 13 كانون الثاني/يناير 2014، وقد أصدرت المشاركات السوريات "بياناً بشأن المشاركة في العملية السياسية السورية" وقد دعت هذه المجموعات ممثلي المجموعات النسائية و المجتمع المدني للعمل كمراقبين لعملية التفاوض، كما طالبوا بتعيين مستشار مختص بقضايا المرأة في فريق الوساطة، و دعوا إلى المشاركة المستمرة مع فريق الوساطة لضمان اعتماد الاطراف المتحاوره للوثيقة الصادرة في جنيف 2. وبالإضافة لكل ما تقدم فقد أكدوا على ضمان مشاركة المرأة فيما بعد مؤتمر جنيف، بما في ذلك

المشاركة السياسية للمرأة في كافة مراحل عملية السلام في الحكومة الانتقالية واللجان الدستورية والقانونية. وقد عكست هذه المطالبات توصيات الناشطات اللواتي قمنا بمقابلتهن وتأكيدهن على أنه يجب على أصحاب المصلحة في دعم عملية السلام التفكير في استراتيجية شاملة للمشاركة النسائية تتجاوز مؤتمر جنيف. فأهمية إشراك النساء في عملية السلام لا تنحصر فقط في تمكين المرأة ودعم حقوقها، بل هو يتعلق بالرسالة الأوسع التي يحملونها، والتي تدعو لخلق عملية انتقالية تشجع التنوع وتهدف لإنشاء دولة مدنية تعددية شاملة.



**LISTEN
COMPREHEND
RECOMMEND**